

Distr.: General  
4 April 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٣ (٢٠١٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويتناول التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويبين بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1011).

### ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - بعد مرور أكثر من سنة على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، وبعد شهور من الجمود السياسي، تتواصل الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعالاً. ويعمل المجلس الرئاسي على توطيد سلطته على الرغم من الانقسامات الداخلية وصعوبة السياق الأمني. واتخذت خطوات إيجابية، بما في ذلك وضع إطار ميزانية ٢٠١٧ كجزء من جهوده الرامية إلى تفعيل مصادر التمويل من أجل تقديم الخدمات وضمان سير عمل المؤسسات العامة. غير أنه في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استقال نائب رئيس الوزراء موسى الكوني معرباً عن سخطه على عدم فعالية المجلس الرئاسي.

٣ - وتدهورت الحالة الأمنية العامة إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير إذ تصاعدت الاشتباكات في طرابلس، والقتال في منطقة الهلال النفطي وزادت التوترات في منطقة سبها. وبفضل جهود الوساطة الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة، بتعاون وثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ما زالت الأطراف ملتزمة وتدعم العملية السياسية إلى حد كبير، في إطار الاتفاق السياسي الليبي. وتوافق الآراء آخذ في الظهور بوتيرة بطيئة بشأن المسائل التي يلزم معالجتها لاستعادة الانتقال السياسي. غير أن احتمال زيادة التصعيد



العسكري ما زال قائما بسبب المشاكل السياسية الهيكلية التي لم تحل إلى حد كبير وتعدد العناصر المسلحة الفاعلة على أرض الواقع وما لها من مخططات متضاربة.

### تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل مع الجهات الليبية المعنية من أجل تحديد خيارات معينة لإحياء العملية السياسية وبدء محادثات بشأن المسائل الخلافية التي تعوق تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وأعربت الأطراف على صعيد ليبيا عن استمرار التزامها بالاتفاق بوصفه إطار المرحلة الانتقالية في البلد. ومع ذلك، ثمة توافق آراء واسع النطاق على ضرورة تعديل بعض العناصر المحددة في الاتفاق حتى يتسنى تنفيذه.

٥ - وللمضي قدما بالعملية وتحديد الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، اجتمعت في القاهرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مجموعة تتألف من ٤٠ ممثلا ليبيًا، منهم أعضاء في البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، وأعضاء سابقون في المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ومسؤولون في النظام السابق وزعماء قبائل. وفي البيان الختامي لذلك الاجتماع، دعا المشاركون إلى إدخال تغييرات على عضوية الحوار السياسي الليبي، وتعديلات على المادة ٨ من الأحكام الإضافية للاتفاق السياسي وإلى تسوية مسألة هيكل القوات المسلحة الليبية وقيادتها. ودعوا أيضا إلى إعادة هيكلة المجلس الرئاسي وتعديل آلياته لصنع القرار، وإلى توسيع المجلس الأعلى للدولة ليشمل جميع أعضاء المؤتمر الوطني العام السابقين.

٦ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في محاولة لبحث الخيارات المتاحة للاتفاق على إدخال تعديل على الاتفاق السياسي الليبي، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح في مدينة تونس. فاقترح رئيس مجلس النواب إعادة تشكيل الحوار السياسي الليبي على أساس التمثيل في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. واجتمع ممثلي الخاص أيضا برئيس المجلس الأعلى للدولة، عبد الرحمن السويجلي الذي أعرب عن استعداده للمشاركة. وفي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير، على التوالي، اجتمع ممثلي الخاص مرة أخرى مع رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة. ووافق كلاهما من حيث المبدأ على تشكيل لجنة مشتركة تضم أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للعمل معا على تعديل الاتفاق عن طريق توافق الآراء.

٧ - وظل الحوار السياسي الليبي يضطلع بدور مهم بوصفه هيئة استشارية تضم ممثلي مختلف الجهات المعنية والآراء. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اقترحت جلسة استشارية غير رسمية لأعضاء الحوار خيارات لحل المسائل الخلافية الرئيسية التي تعوق تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك تكوين ودور المجلس الرئاسي والقيادة العليا للجيش الوطني الليبي. وحضر أغلبية أعضاء الحوار السياسي الليبي الجلسة الاستشارية وأقروا استنتاجاتها.

٨ - وظل مجلس النواب منقسما، إذ لم يبلغ النصاب القانوني اللازم للتصويت على التعديل المقترح إدخاله على الإعلان الدستوري الذي ستمج بموجبه المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي في الإطار الدستوري وسُعدّل أحكام الإعلان الدستوري. ولم يتمكن أيضا مجلس النواب من التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين الوفد الذي سيكلف بتمثيله في المحادثات مع الجهات المعنية الأخرى.

٩ - وظلت المؤسسات الموازية قائمة. فقد واصلت "الحكومة المؤقتة" المتمركزة في البيضاء تأكيد سلطتها في شرق البلد، على الرغم من افتقارها إلى وضع قانوني في إطار الاتفاق السياسي الليبي. وبالمثل، واصلت "حكومة الإنقاذ الوطني" السابقة غير المعترف بها جهودها لإعادة تأكيد سيطرتها على مختلف أنحاء طرابلس واستولت رمزيا على عدد من المباني الحكومية غير المشغولة.

### المشاركة الإقليمية والدولية

١٠ - واصلت الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية بذل الجهود لدعم المضي قدما بالعملية السياسية الليبية. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد في القاهرة الاجتماع الوزاري العاشر للبلدان المجاورة لليبييا. وأكد المشاركون من جديد التزامهم بالحفاظ على شرعية مؤسسات الدولة الليبية ووحدها، بما في ذلك الجيش الوطني الليبي وأعربوا عن دعمهم لمجلس الرئاسة، ودعوا إلى تشكيل حكومة وفاق وطني. وتعهدوا أيضا بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، ومواصلة تنسيق مبادراتهم في إطار العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

١١ - ولتحسين التنسيق بين المنظمات الإقليمية، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شارك ممثلي الخاص في الاجتماع الرسمي الثاني للمجموعة الثلاثية التي تضم الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، المعقود في القاهرة، والذي استضافه الأمين العام لجامعة الدول العربية. واتفقت المؤسسات الثلاث على مواصلة التنسيق بشكل وثيق وتوسيع عضوية الفريق ليشمل الاتحاد الأوروبي.

١٢ - واجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي للمرة الثانية يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في برازافيل. وأعرب رؤساء الدول المشاركون عن دعمهم للمؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي. ودعت اللجنة أيضا في بيانها الختامي إلى إجراء عملية سياسية شاملة للتغلب على العقبات القائمة، ووسعت اللجنة عضويتها لتشمل جميع الدول المجاورة لليبييا.

١٣ - وفي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، لتشجيع مزيد من التعاون والتنسيق بين المبادرات الإقليمية، عقدت تونس اجتماعا على مستوى الوزراء بين الجزائر وتونس ومصر،

حيران ليبيا الواقعة في الشمال، في مدينة تونس. وفي هذا الاجتماع، كرر الوزراء تأكيد تأييدهم إجراء عملية سياسية شاملة تيسرها الأمم المتحدة، على أساس احترام سيادة ليبيا ووحدها.

### الحالة في المنطقة الغربية

١٤ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في طرابلس. فقد ظلت العاصمة تحت سيطرة جماعات مسلحة متعددة، بعضها موال للمجلس الرئاسي وبعضها الآخر معارض له. وتسعى عدة من هذه الجماعات إلى توسيع نطاق نفوذها، وتنسب في اشتباكات متزايدة في المناطق المتنازع عليها في جميع أرجاء طرابلس ونواحيها.

١٥ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اشتبكت جماعات مسلحة في وسط مدينة طرابلس مع مقاتلين موالين لحكومة الإنقاذ الوطني السابقة، مما أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وجرح العديد من الآخرين، منهم مدنيون. وفي غرب العاصمة، اشتبكت جماعات مسلحة من جتور ومنطقة ورشفانة المجاورة في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٧. وقتل أربعة أشخاص على أقل تقدير. وفي شرق طرابلس، قتل ثمانية أشخاص في اشتباكات بين جماعات من بلدي قصر القرهلي وترهونة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أدى إجهاض عملية لتفجير سيارة مفخخة قرب السفارة الإيطالية في طرابلس إلى مقتل اثنين من الجناة. وعلاوة على ذلك، انتشرت الجرائم العادية والخروج على القانون، إذ أثرت بشدة عمليات الاختطاف والسطو على حرية حركة المواطنين. ووقعت اشتباكات أخرى في جنوب طرابلس في منتصف شباط/فبراير وأواخره بين جماعات من منطقة أبو سليم ومصراتة، مما أدى إلى سقوط ١٧ قتيلًا على الأقل.

١٦ - وواصلت حكومة الإنقاذ الوطني السابقة، إلى جانب العناصر المتبقية من المؤتمر الوطني العام السابق، الجهود الرامية إلى إعادة إرساء قاعدة سلطتها في طرابلس. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سيطرت جماعات مسلحة موالية لها على عدد من المرافق الوزارية في جنوب طرابلس، بما في ذلك وزارة الدفاع. وفي ١٥ شباط/فبراير، أعلنت جماعات مسلحة معارضة للمجلس الرئاسي وضباط عسكريين من مختلف مدن غرب ليبيا، بما في ذلك مصراتة والزاوية وغريان وطرابلس، عن تشكيل حرس وطني ونظمت استعراضات عسكرية في جميع أرجاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، في ٢١ شباط/فبراير، نُصب كمين لموكب الرئيس فايز سراج من جانب قوات موالية للمؤتمر الوطني العام بالقرب من مقره السابق، مما أدى إلى تبادل لإطلاق النار.

## الحالة في المنطقة الشرقية

١٧ - استعاض سابقا الجيش الوطني الليبي عن رؤساء البلديات المنتخبين في عدد من البلديات بأفراد عسكريين. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر الجيش الوطني الليبي قرارا يمنع النساء اللاتي تقل أعمارهن عن ٦٠ سنة من السفر إلى الخارج دون "وصي" ذكر، متذعرا بشواغل أمنية. واحتجت الناشطات الليبيات في جميع أرجاء البلد ووصفن القرار بأنه انتهاك للالتزامات البلد في مجال حقوق الإنسان وكذلك للإعلان الدستوري. وعُلق هذا القرار في ٢١ شباط/فبراير نتيجة تلك الاحتجاجات واستُعيض عنه في وقت لاحق بقرار يلزم جميع الليبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة بالحصول على تصريح أمني قبل السفر إلى الخارج.

١٨ - واستمر القتال في مواقع مختلفة في المنطقة الشرقية، لا سيما في مدينة بنغازي. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، خرجت مجموعة كبيرة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من حيوبها الواقعة في منطقتي قنفودة والصابري وفرت في اتجاه الجنوب. وقد قتل الجيش الوطني الليبي العديد منهم لاحقا في منطقة أجدابيا. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، سيطر الجيش الوطني الليبي على معظم منطقة قنفودة التي كان يسيطر عليها في السابق مجلس شورى ثوار بنغازي وحلفاؤه. وقيل إن أكثر من ٣٠ جنديا من جنود الجيش الوطني الليبي قتلوا وأصيب ٢٥ بجراح في تلك الاشتباكات، بما في ذلك في غارات جوية متكررة شنها الجيش الوطني الليبي على مواقع مجلس شورى ثوار بنغازي. وأفيد بأن أكثر من ٦٠ أسيرا حرروا من قنفودة، فضلا عن ٣٠ أسرة و ٤٦ عاملا أجنبيا. وتركز القتال بعد ذلك حول المعقل الأخير لمجلس شورى ثوار بنغازي في المنطقة التي ما زال فيها عدد من المدنيين. وواصلت البعثة دعم الوسطاء المحليين في جهودهم الرامية إلى تيسير إجلاء المدنيين من مقاطعة قنفودة. واستمر القتال في حيي وسط الصابري وسوق الحوت.

١٩ - وفي وسط بنغازي، قتل شخص واحد وأصيب خمسة آخرون بجروح في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ عندما انفجرت سيارة مفخخة، مما أدى إلى إصابة وزير داخلية سابق. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، انفجرت سيارة مفخخة هزت وسط بنغازي، فأدت إلى جرح ستة أشخاص على الأقل، منهم خمسة مدنيين وجندي. وفي ٢٢ شباط/فبراير، استهدفت سيارة مفخخة رئيس شرطة بنغازي، مما تسبب في إصابات؛ وفي ٢٥ شباط/فبراير، استهدف هجوم مماثل أحد كبار قادة الجيش الوطني الليبي، مما أسفر عن ثلاثة قتلى وعدة جرحى حسب ما قيل.

## الحالة في المنطقة الجنوبية

٢٠ - ظل الوضع هشاً في سبها، حيث اتسم باستمرار حشد القوات العسكرية المتنافسة، بما في ذلك القوة الثالثة لمصراتة، والكتيبة ١٢ للجيش الوطني الليبي، والجماعات المسلحة

المرتبطة بقبائل أولاد سليمان والقذاذفة والتبو التي تتنافس على التحكم في الهياكل الأساسية الاستراتيجية في خضم التوترات القبلية المستمرة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين قبيلتي أولاد سليمان والقذاذفة تسببت في مقتل ١٠ أشخاص، على الرغم من توقيع اتفاق سلام في وقت سابق بين القبيلتين. وازدادت حدة التوتر في الكفرة، في المنطقة الحدودية مع السودان، بعد صدام وقع في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ بين مجموعات مسلحة من قبيلتي التبو والزاوية، وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ثلاثة آخرين. وفي ٥ شباط/فبراير، اشتدت حدة التوتر بين قبيلتي الحساونة والزنتان بعد حادثة إطلاق نار أدت إلى سقوط ثلاثة قتلى.

٢١ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اختطف شخصان ليبيان طائرة ركاب ليبية في مطار تمنهنت في سبها، وأجبرا الطيار على تغيير وجهة الطائرة إلى مالطة. وأسفر الحادث عن إغلاق المطار، الذي كان يستخدم حتى ذلك الحين للرحلات المدنية المتوجهة إلى المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت اشتباكات متكررة في محيط قاعدة براك الشاطئ الجوية ومطار تمنهنت بين جنود من الكتيبة ١٢ للجيش الوطني الليبي من قبيلة المقارحة ومنافستها القوة الثالثة لمصراتة التي تسيطر على القاعدتين الجوييتين.

٢٢ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر أعضاء من مجلس النواب من المنطقة بيانا لتعليق عضويتهم احتجاجا على انعدام الأمن والخدمات الأساسية في المنطقة الجنوبية. وفي ٢٠ شباط/فبراير، استأنفوا عضويتهم.

### تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتحرير سرت

٢٣ - بعد حملة دامت سبعة أشهر لمكافحة الإرهاب بقيادة ليبيا، سيطرت القوات الموالية لمجلس الرئاسة، التي تشارك في عملية البنيان المرصوص، على آخر معقل من معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سرت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبتحرير سرت، أنهت قوات العملية، مدعومة بغارات جوية شنتها الولايات المتحدة، سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الإقليم وإدارته له اللتين أرساهما في عام ٢٠١٤. وتكبدت القوات أثناء الحملة ما لا يقل عن ٧١٥ قتيلًا وأكثر من ٤٠٠٠ جريح في صفوف الجنود. وتكبد تنظيم الدولة الإسلامية خسائر في الأرواح قدر عددها بحوالي ٢٥٠٠ مقاتل.

٢٤ - وكانت فلول تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال نشطة في المناطق الداخلية من سرت. وواصلت عناصر التنظيم هجمات غير متناظرة ضد قوات عملية البنيان المرصوص، وجرى ذلك أساسا بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكمائن المنصوبة على طول الطرق غرب سرت وفي الوديان الصحراوية الواقعة جنوب غرب المدينة، حيث وجدوا ملاذات آمنة. وشُن ما يزيد على ٢٥ هجوما في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أسفرت غارات جوية شنتها الولايات المتحدة عن مقتل

ما يقدر عددهم بنحو ٩٠ مقاتلا من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء التي تقع جنوب غرب سرت. وانسحب معظم مقاتلي التنظيم الذين غادروا سرت خلال أشهر القتال إلى المناطق الصحراوية والجبلية الواقعة جنوب بني الوليد، حيث يحتفظون بوجود لهم. وانتقلت أيضا بعض الخلايا الأصغر حجما نحو الجنوب إلى منطقة سبها وأوباري، أو نحو الغرب إلى منطقتي الخمس وترهونة. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير تفيد بأنه ما زالت ثمة خلايا نائمة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الساحلية الغربية وفي منطقة طرابلس الكبرى.

٢٥ - وظلت قوات "عملية البنيان المرصوص"، التي تتألف أساسا من مقاتلين من مصراتة، منتشرة في سرت وفي منطقة الجفرة في وسط ليبيا. وعادت كتائب أخرى إلى بلداتها الأصلية، بما في ذلك مصراتة، أو إلى طرابلس، مما عزز الجماعات المسلحة الموجودة بالفعل جنوب العاصمة. وشرعت السلطات المحلية في الاضطلاع ببعض أعمال الإصلاح في سرت، حيث بدأ المشردون داخليا في العودة إلى أجزاء من المدينة. ولا تزال أحياء أخرى من المدينة ملوثة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. ووُضعت خطة لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع خاصة بسرت تحت إشراف مجلس الرئاسة، ولكنها ما زالت تحتاج إلى الموارد. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧، اختطف عمدة مدينة سرت على يد مجهولين بالقرب من طرابلس. ولم يُعثر عليه بعد.

٢٦ - وفي الفترة بين ٣ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، انتزعت مؤقتا سرايا الدفاع عن بنغازي، وهي ائتلاف لجماعات إسلامية مسلحة، السيطرة على ميناءي السدرة ورأس لانوف النفطيين والبلدات المجاورة في الهلال النفطي من يد الجيش الوطني الليبي، عقب هجمات سابقة فاشلة. وفي ١٤ آذار/مارس، عقب غارات جوية مكثفة، استعادت قوات الجيش الوطني الليبي السيطرة على المنطقة من سرايا الدفاع عن بنغازي وأجبرت الجماعة على التقهقر نحو الجفرة. وأبلغ عن مقتل ما يزيد على ٤٠ شخصا في القتال، من بينهم مدنيون. وشن الجيش الوطني الليبي سلسلة من الغارات الجوية ضد قوات سرايا الدفاع عن بنغازي في منطقة الجفرة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.

### الحالة الاقتصادية

٢٧ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وقّع رئيس الوزراء، فايز سراج، إطار ميزانية عام ٢٠١٧، كجزء من الجهود الرامية إلى تفعيل الميزانية ومعالجة التحديات الاقتصادية الأكثر إلحاحا، وذلك عقب سلسلة من الاجتماعات المعقودة في إطار الحوار الاقتصادي الليبي، ضمت ممثلين للمجلس الرئاسي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الرئيسية في البلد، إلى جانب عدد محدود من الدول الأعضاء. وواصل المجلس الرئاسي بذل الجهود الرامية إلى تفعيل مصادر التمويل لصالح الوزارات التنفيذية من البنك المركزي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أنجز

المجلس الرئاسي والبنك المركزي صرف النفقات المتبقية لعام ٢٠١٦ واتفقا على عملية الميزانية.

٢٨ - واتخذ البنك المركزي عددا من التدابير لمعالجة أزمة السيولة، بما في ذلك توزيع أوراق مالية مطبوعة حديثا وتخصيص ٤٠٠ دولار المتحدة سنويا لمشتريات كل مواطن ليبي بسعر الصرف الرسمي. وفي الوقت نفسه، هناك خلاف بين المجلس الرئاسي والبنك المركزي حول كيفية معالجة انخفاض قيمة الدينار. فحتى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ سعر صرف الدولار الواحد في السوق السوداء ٦,٣٦ دينار، مقارنة بسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٤٢ دينار للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

٢٩ - ويمكن أن يعزى تحسن المؤشرات الاقتصادية، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية منذ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى زيادة كبيرة في إنتاج النفط. ففي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تجاوز إنتاج النفط الليبي ٧٢٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، مقارنة بـ ٢٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم في آب/أغسطس ٢٠١٦. وسعى إلى زيادة إنتاج النفط إلى ما يزيد على ١,٢ مليون برميل يوميا بحلول نهاية ٢٠١٧، واصل رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، العمل مع عدد من شركات النفط الدولية على استكشاف خيارات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط.

### ثالثا - عملية صياغة الدستور

٣٠ - استمرت الجهود الدولية الرامية لدعم عملية صياغة الدستور. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قضت المحكمة الإدارية في البيضاء بعدم إدخال تغييرات على لوائح جمعية صياغة الدستور، مما أتاح إمكانية التصويت على مشروع الدستور بنصاب قانوني منخفض. وعلى أساس ذلك التصويت، وافق ٣٧ عضوا من أعضاء الجمعية الـ ٥٨ المنتخبين على مشروع دستور من المقرر طرحه للاستفتاء. ويجري الطعن على قرار المحكمة الإدارية أمام المحكمة العليا في طرابلس. وعُين عضو جديد ليحل محل الرئيس السابق لجمعية صياغة الدستور، علي الترهوني، الذي صدر حكم يقضي بكونه غير مؤهل للمنصب. بموجب قرار آخر صادر عن المحكمة الإدارية. وانتُخب رئيس جديد، هو نوح عبد السيد المغربي، في ٣ كانون الثاني/يناير.

٣١ - ويرتبط عدم القدرة على إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق نهائي على نص الدستور الذي سيُطرح للاستفتاء بحالة الجمود التي تعترى العملية السياسية. وحالة الإحباط الناجمة عن الانقسامات السياسية تؤثر أيضا على الجمعية. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر الأعضاء المشاركون في الحوار السياسي الليبي بيانا يدعو إلى تعليق عمل الجمعية في غضون شهر، إذا لم تلتزم الهيئة بإنجاز مشروع للدستور. وذكر أعضاء الحوار المادة ٥٢ من الاتفاق



السياسي الليبي التي نصت على أن تستمر أعمال الجمعية إلى موعد لا يتجاوز ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦. وأدان أعضاء الجمعية هذا البيان وحذروا من استبدال هيئة منتخبة ديمقراطيا.

## رابعاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

### ألف - الدعم الانتخابي

٣٢ - ظل فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة مستعداً لتقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وعقب إغلاق مشروع تقديم المساعدة الانتخابية إلى ليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليفاً بإجراء تقييم من أجل تقديم توصيات بشأن مستقبل مشاركته في إطار مستعرض ومتكامل للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وذلك لمواصلة تقديم الدعم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والجهات الانتخابية الليبية المعنية دعماً لإجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية.

٣٣ - واستمر العمل في مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وفي ١٧ مكتبا من مكاتبها الانتخابية المحلية في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن انعدام التمويل قد يؤثر سلباً على قدرة اللجنة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، سيبقى عدم وضوح الإطار السياسي والانتخابي، وتقلب الحالة الأمنية في ليبيا، أمران يفرضان تحديات جسيمة أمام تنظيم أي مناسبات انتخابية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة المقرر إجراؤها في أوائل عام ٢٠١٨.

### باء - حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وسيادة القانون

٣٤ - واصل جميع أطراف النزاع ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تفشيت الجرائم العادية، ويعزى ذلك أساساً إلى حالة الفوضى العامة وضعف المؤسسات القضائية.

٣٥ - ولا يزال النزاع القائم في جميع أنحاء البلد يحصد أرواح المدنيين. ففي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، وثقت البعثة في المجموع ٤٨ ضحية من المدنيين، من بينهم ٢٤ قتيلاً و ٢٤ جريحاً. وتضمنت الأسباب الرئيسية للوفاة إطلاق النار مباشرة والغارات الجوية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. واستهدف انفجاران ناتجان عن جهازين متفجرين يدويين الصنع مركز بنغازي الطي يومي ١ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن خمس إصابات وأضرار مادية.

٣٦ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، احتجز الجيش الوطني الليبي سكاناً من قنفودة، كان بينهم أسر ومهاجرون وسجناء سابقون في سجن أبو هديمة العسكري، في عدد من

مرافق الاحتجاز. وفي بعض الحالات، رُفضت الزيارات الأسرية للمدنيين ولم يتلقوا المساعدة القانونية. وبقي عشرات آخرون محاصرين في منطقة صغيرة في قنفودة حيث لا يزالون يواجهون نقصا حادا في الغذاء والمياه وانعدام الرعاية الطبية. وواصلت البعثة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في أعقاب سيطرة الجيش الوطني الليبي على قنفودة.

### عمليات الاختطاف والقتل

٣٧ - واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اختطاف المدنيين وقتلهم. وقد استُهدف الأفراد بسبب آراءهم السياسية، أو انتماءاتهم، أو هويتهم الأسرية والقبلية، وأيضا لأغراض الحصول على فدية أو تبادل سجناء. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في درنة، اختطف أربعة رجال، ينتمون إلى مجلس شورى المجاهدين في درنة، فردا من الشارع واحتجزوه لمدة ستة أيام وضربوه ضربا مبرحا. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أُفيد بأن رجلا مسلحين ينتمون إلى الجيش الوطني الليبي داهموا منزل قائد عسكري سابق في أجدابيا واختطفوا ابنه واحتجزوه في مرفق احتجاز غير رسمي في بنغازي لمدة يومين قبل الإفراج عنه.

٣٨ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عُثر على جثتين لرجلين مصابين بطلقات نارية قرب مؤسسة البركة للإصلاح والتأهيل (المعروفة باسم سجن الرومي) في طرابلس. وأفادت تقارير بأن الرجلين كانا معتقلين في هذا المرفق قبل وفاتهما. ووفقا لرئيس الشرطة القضائية، أُحيلت القضية إلى مكتب المدعي العام بعد إجراء تحقيقات داخلية. ولم ترد معلومات عن إجراء تحقيقات في التقارير السابقة المتصلة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء على يد الجماعات المسلحة، بما في ذلك حالة إطلاق النار المزعومة لدى القبض على ثمانية أعضاء من حرس النفط الوطني في سدره من جانب جماعة مسلحة موالية للجيش الوطني الليبي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تلقي معلومات بشأن عمليات الاختطاف في البيضاء ودرنة وشحات. ففي ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، في البيضاء، اختطفت جماعة مسلحة مدير مكتب السجل المدني في درنة. وفي اليوم نفسه، في درنة، اختطف مجلس شورى المجاهدين في درنة اثنين من الشيوخ وأطلق سراحهما في وقت لاحق. وفي ٣ شباط/فبراير، اختطف أحد الأعضاء السابقين في المؤتمر الوطني العام ومُحاضر في جامعة عمر المختار من الشارع في شحات. وما زالت مَظَاهُهما والسبب وراء اختطافهما غير واضحة. واختطف أيضا عضو مجلس النواب جبريل أوحيدة من الكفرة من أمام منزله في طبرق في ٣١ كانون الثاني/يناير. وأفرج عنه بعد ذلك سالما في ١٨ شباط/فبراير.

## الاحتجاز والتعذيب والوفيات أثناء الحجز

٤٠ - استمر الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع سواء في السجون الرسمية أو في مرافق الاحتجاز التي تديرها الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد. وأحرز تقدم ضئيل في استعراض حالات فردية للتأكد من إحالة المحتجزين إلى المحاكمة أو إطلاق سراحهم، وفقا للقانون الليبي.

٤١ - وزارت البعثة عددا من المرافق، بما في ذلك سجون البركة، وطبرق، والجوية، وطمينة تحت إشراف وزارة العدل. وسجلت البعثة شواغل متعلقة بالاحتفاظ وسوء الظروف الصحية وتأخير شديد في إحالة المحتجزين إلى السلطات القضائية. ولم يُبلغ عن رفع أي محاكمات نتيجة مزاعم سابقة تنطوي على التعذيب وسوء المعاملة والوفاة أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب.

## الفئات الضعيفة

### المهاجرون

٤٢ - أُلقي القبض على مهاجرين واحتُجزوا تعسفياً في مراكز الاحتجاز التي يديرها الجهاز الليبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية أو الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار الإجرامية. ولم يُمنح المهاجرون فرصة للطعن في مشروعية احتجازهم، واحتُجزوا من دون ما يكفي من الغذاء والمياه النظيفة وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، مما أدى إلى إصابات بأمراض خطيرة وإلى الوفاة أحيانا. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا. وأفاد التقرير بأن المهاجرين يواجهون التعذيب، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي على أيدي المهربين، والمتاجرين، وأفراد الجماعات المسلحة وقوات الأمن، بما في ذلك حرس السواحل الليبيين.

### النساء والأطفال

٤٣ - وقع أطفال ضحية الاختطاف، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسائر أنواع سوء المعاملة، وغالبا ما كانوا يحتجزون مع البالغين. وكان أطفال من بين الخسائر؛ إذ قُتل ما لا يقل عن خمسة منهم وأصيب أربعة آخرون بجروح في الأعمال القتالية التي نشبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٤ - وتعرضت نساء للاحتجاز التعسفي، وكثيرا ما كان ذلك بسبب انتماءهن الأسرية. واحتُجزت نساء وفتيات، منهن رعايا أجنبيات، في سرت من جانب الجماعات المتحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية. وتعرضن للتعذيب، والاعتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧، كانت ١١٧ امرأة على الأقل محتجزات في

سجون مكتظة في مصراتة للتحقيق معهن بتهمة المشاركة في أنشطة ذات صلة بالإرهاب. وأفيد بأن الادعاء برأى معظمهن في كانون الثاني/يناير.

٤٥ - وفي حلقة عمل بشأن رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، يسرتها البعثة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سلط المشاركون الضوء على تزايد العنف الجنسي ضد المرأة وأعرّبوا أيضا عن امتعاضهم من وجود مناخ عام يسود فيه انعدام الأمن وانهايار سيادة القانون.

### العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٤٦ - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم لجنة حوار مصراتة/تاورغاء. بيد أن الاتفاق بشأن التعويضات وعودة المشردين الذي وضعته اللجنة في صيغته النهائية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يوقع بعد من جانب مجلس بلدية مصراتة أو المجلس الرئاسي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يسرت البعثة عددا من اجتماعات اللجنة بشأن التعويضات وحق المشردين داخليا في العودة بهدف مناقشة طرائق إجراء تقييم غير تقني لمستويات التلوث بالألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب في تاورغاء.

٤٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن محاكمة سيف الإسلام القذافي و ٣٦ عضوا بارزا آخر في نظام العقيد معمر القذافي (القضية ٢٠١٢/٦٣٠). وخلص التقرير إلى أن المحاكمة لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، رغم أنها مثلت أكبر الجهود التي بذلتها السلطات الليبية لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة أثناء انتفاضة ٢٠١١ والتزاع المسلح.

٤٨ - ولا تزال عملية المصالحة على الصعيد الوطني في ليبيا متأخرة كثيرا عن موعدها. ومع ذلك، جرى إشراك النساء والشباب، إلى جانب مجالس القبائل، والشيوخ، ومنظمات المجتمع المدني، والبلديات، في عملية المصالحة على الصعيدين المحلي والاجتمعي. وساعدت الجهود المنطلقة من القاعدة التي بذلتها هذه الجهات الفاعلة مؤخرا على تسوية نزاعات محلية، بما في ذلك في سبها وطرابلس.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة عملها على تعزيز المصالحة، بسبل منها وضع برنامج يهدف إلى مساعدة عمليات المصالحة المجتمعية وتعزيزها، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقدت البعثة حلقة عمل في مالطة مع خبراء وناشطين ليبيين يمثلون مجموعة واسعة من الفئات المعنية لوضع خارطة طريق واضحة لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

## النظام القضائي والجنائي

٥٠ - واصل المدعون العامون والقضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين العمل في بيئة آمنة صعبة وتعرضوا فيها للترهيب والتهديد. ففي ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين مجمع المحكمة في الزاوية في ما يبدو أنه محاولة لاختطاف مدع عام. واحتجاجا على عدم قيام السلطات بتأمين مباني المحاكم وتوفير الحماية للموظفين القضائيين، توقف عدد من المدعين العامين عن أداء عملهم. وعلق مجمع المحكمة في طرابلس أنشطته لعدة أيام في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عقب اقتحام مبانيه من جانب رجال مسلحين في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، ومقتل موظفين من إدارة التحقيقات الجنائية.

٥١ - وواصلت البعثة دعم بناء المؤسسات القضائية الوطنية. وفي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يسرت البعثة حلقة دراسية حضرها كبار ضباط الشرطة القضائية والمدعين العامين والقضاة وممثلو المجتمع المدني لتعزيز التعاون بين إدارة السجون والسلطة القضائية.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملية استعراض تشريعية في سياق مشروعه المعنون "دعم عملية إصلاح العدالة الجنائية في ليبيا". وركزت المرحلة الأولى من الاستعراض على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الشرطة.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار تعزيز تركيزه على تهريب المهاجرين في ليبيا، تدريباً مدته ثلاثة أيام في مدينة تونس لفائدة الإدارات المعنية التابعة لوزارة الداخلية، وحرس السواحل الليبي، ومكتب المدعي العام بشأن التحقيق في حالات تهريب المهاجرين وتوفير ما يكفي من حماية ومساعدة للمهاجرين المهريين.

## جيم - قطاع الأمن

### الدعم المقدم لليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٥٤ - لا تزال القوات المسلحة وقوات الأمن الليبية تعاني من التشتت. فالجيش الليبي كان مقسماً بين قوات الجيش الوطني الليبي المتمركزة في الشرق ووحدات الجيش في الغربي التي يسيطر عليها المجلس الرئاسي. ولا يزال يتعين على المجلس الرئاسي ممارسة سيطرة فعلية على الجهاز الأمني في طرابلس، الذي لا يزال تمزقه الشقاق. وفي الواقع، كانت طرابلس تحت سيطرة العديد من الجماعات المسلحة التي تعمل اسمياً فقط في إطار وزارة الداخلية. وعلى الرغم من وجود قوات الشرطة في جميع أنحاء البلد واحتفاظها بقدر قليل من التماسك، فإنها لا تزال ضعيفة وبحاجة إلى الدعم في مجال بناء القدرات.

٥٥ - وعملت البعثة عن كثب مع المجلس الرئاسي ووزارتي الداخلية والدفاع بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وشملت المجالات الرئيسية التي قدّم فيها الدعم إجراء عمليات التقييم وتخطيط شؤون الأمن في طرابلس؛ والمساعدة في تشكيل الحرس الرئاسي؛ والتعامل مع الجماعات المسلحة في العاصمة؛ والأنشطة المتعلقة بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٦ - وواصلت البعثة إسداء المشورة إلى الحرس الرئاسي، بقيادة العميد نجمي الناكوع، بشأن تشكيل القوات ومسانئ بناء القدرات في ما يتصل بإنشاء الحرس. وكُلّف الحرس الرئاسي بحماية جهات من بينها المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، وكذلك الوجهاء الأجانب في طرابلس. وبدأ التجنيد في القوة في أواخر عام ٢٠١٦. ونُشر نحو ١٨٠ فردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واشتركت البعثة أيضا مع وزارة الدفاع في إنشاء فرقة عمل معنية بالمساعدة من أجل توفير الأمين في طرابلس، بالاعتماد على وحدات الجيش النظامي الموجودة في العاصمة.

٥٧ - وشمل أيضا عمل البعثة على تعزيز المؤسسات الأمنية في البلد تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الداخلية، ومعالجة الثغرات التنظيمية وكفالة نشر وحدات الشرطة بشكل أوسع في طرابلس وما حولها. وتلقت البعثة في عملها دعم خلية الاتصال والتخطيط التابعة للاتحاد الأوروبي، التي قدمت المساعدة في مجال التخطيط لجميع الجهات المعنية. وعلاوة على ذلك، ساعدت البعثة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط في تدريب حرس السواحل الليبيين بتقديم المشورة بشأن التدقيق والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بالمساواة بين الجنسين. وقد أكمل نحو ٩٠ فردا من حرس السواحل الليبيين أول مجموعة تدريبية في شباط/فبراير ٢٠١٧.

### إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٨ - لا يزال ثمة خطر كبير يتمثل في وقوع وفيات وإصابات بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والفتاخ المتفجرة في كافة أرجاء ليبيا. ولا يزال المشردون داخليا العائدون إلى سرت والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية العاملة في المنطقة عرضة على وجه الخصوص للموت والإصابة. ويسرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عقد اجتماعات في كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي والشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل وضع خطة لمنع ومعالجة هذا الخطر، بسبل منها التواصل مع السكان. ويسرت أيضا التدريب والمعدات فيما يتعلق بالتقنيات الطبية الخاصة بمعالجة الصدمات في حالات الطوارئ لفائدة ١٢ من الأفراد العاملين في إزالة الألغام لدى السلطات في سرت. وبتمويل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، قدمت الدائرة

أيضا التدريب والمعدات مما مكّن أفرقة المسوّح غير التقنية من إجراء تقييمات لمخاطر المتفجرات في ١٨ موقعا في بنغازي.

## دال - تمكين المرأة

٥٩ - واصلت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، النهوض بدور المرأة في العملية السياسية، وفقا لأحكام تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣). وشجعت البعثة المشاركة السياسية للمرأة ودعمتها من خلال مبادرات مكرسة لبناء القدرات، بهدف التوصل إلى تمثيل مستهدف نسبته ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة مع عضوات في مجلس النواب في طبرق لوضع خطة عمل تستند إلى التوصيات المنبثقة عن مؤتمر البرلمانيات الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/1011، الفقرة ٥٣). ونتيجة لذلك، أنشئ تجمع نسائي.

٦٠ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، نظمت البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر متابعة في تونس بشأن خطة المرأة الليبية للسلام. وحضر هذا المؤتمر أكثر من ٦٠ مشاركة اتفقن على وضع إطار لحملة وطنية بشأن التعايش السلمي على الصعيدين المجتمعي والوطني، ستوفر لها البعثة الدعم التقني. وعُيّن سبغ نساء من مختلف المناطق الليبية في المؤتمر منسقات لحملة التوعية.

٦١ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة تدريبا في مجال التوعية بالمساواة بين الجنسين لنحو ١٠٠ من حرس السواحل الليبيين، بالشراكة مع عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط، وذلك بهدف تحسين مهاراتهم في التعامل مع المهاجرين من النساء والأطفال. وروج هذا التدريب أيضا لتوظيف النساء في صفوف حرس السواحل. وفي إطار تعاون البعثة في الأجل الطويل مع حرس السواحل الليبيين، في شراكة مع العملية العسكرية، عُقدت حلقة عمل في مالطة في ٧ آذار/مارس للشروع في وضع دليل تدريبي.

## هاء - الشباب

٦٢ - واصلت البعثة توسيع نطاق تعاونها مع ممثلي الشباب والترويج لأنشطتهم على حساباتها في وسائط التواصل الاجتماعي. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، عقد ممثلي الخاص اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات في طرابلس، أعرب خلاله المشاركون عن شواغلهم وعن رؤيتهم بشأن مستقبل ليبيا. وفي سياق استقصاء للتصورات أجرته البعثة في كانون الثاني/يناير، تبين أن الشباب الليبي هم أكبر مجموعة مؤيدة للاتفاق السياسي الليبي. وأظهر الاستقصاء أن أكثر من ٥٠ في المائة من الشباب الليبي إما لا يستفيدون من الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية والأدوية والكهرباء، أو أن استفادتهم منها غير كافية.

٦٣ - وبتعاون وثيق مع السلطات الليبية، وفي إطار الدعم المقدم لوضع استراتيجية وطنية للشباب، يُعدُّ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ورقة سياسات بشأن الشباب الليبي بعنوان "الشباب: التحديات والفرص"، على أساس مشاورات واسعة النطاق مع الشباب الليبي في سبع بلديات.

٦٤ - وشرعت اليونيسيف، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ برنامج متعدد القطاعات مدته ثلاث سنوات للنهوض بالمرهقين والشباب في أربع بلديات مستهدفة (البيضاء وسبها والزنتان وزوارة). وبغية تكرار أنشطة النهوض بالشباب وتوسيع نطاقها على الصعيد الوطني، أبرمت اليونيسيف إطار تعاون مع وزارة الحكم المحلي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات في طرابلس لتنسيق الأنشطة التي تركز على الشباب بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية. وفي شباط/فبراير، نظمت اليونيسيف أيضا حلقة عمل تدريبية مدتها سبعة أيام بشأن البحوث القائمة على المشاركة لصالح مجموعة مختارة من قادة الشباب الليبيين، وذلك في مدينة تونس.

## واو - تنسيق المساعدة الدولية

٦٥ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تنسيق المساعدة الدولية. وعُقدت اجتماعات للجنة المشتركة للتنسيق التقني تحت رئاسة وزير التخطيط الليبي ونائب ممثلي الخاص، بمشاركة المجتمع الدولي، كجزء من إطار تنسيق المساعدة التقنية الدولية مع حكومة الوفاق الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الفريق العامل المعني بالخدمات الأساسية، الذي تقوده وزارة التخطيط، والفريق العامل المعني بإنعاش الاقتصاد، الذي تشارك في رئاسته وزارة التخطيط والبنك الدولي، من أجل مواءمة المساعدة الدولية مع الأولويات الليبية.

٦٦ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اجتمعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا مع المسؤولين الوطنيين وممثلي المجتمع المدني، من أجل مناقشة مستقبل مشاركة الأمم المتحدة في شؤون ليبيا. واقترحت الوثيقة الختامية الأهداف المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا، بما في ذلك المجالات التي سيقدم فيها الدعم إلى المؤسسات الحكومية.

## زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

٦٧ - في المجموع، هناك ١,٣ مليون شخص في ليبيا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وحددت مجالات الرعاية الصحية الطارئة وحماية المدنيين والحصول على الخدمات الأساسية، مثل الأدوية والمياه والأغذية، بوصفها احتياجات ذات أولوية واضحة، وذلك وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي نشرت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٦٨ - ونظام الرعاية الصحية في ليبيا على شفا الاثنيار نتيجة للتراع. فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، حتى شباط/فبراير ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٣٠٣ ٠٠٠ شخص من المشردين



داخلياً في ليبيا. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني حوالي ١٧ في المائة من المشردين داخلياً، أي زيادة نسبتها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن ٦٠ في المائة معرضون لانعدام الأمن الغذائي.

٦٩ - ويعوق نقص التمويل الجهود الرامية إلى توفير استجابة مجدية ومستدامة للاحتياجات الإنسانية في ليبيا. وعلى الرغم من أن الاحتياجات المالية متواضعة نسبياً وقدرها ١٥١ مليون دولار لمساعدة ٠,٩ مليون شخص، لم ترد حتى الآن سوى ٩ ملايين دولار (٦ في المائة) لخطة الاستجابة الإنسانية.

٧٠ - ورغم التحديات والنقص في التمويل، واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديم خدمات الإغاثة والمساعدة الإنسانية العاجلة، بالأساس عن طريق الجهات الوطنية النظيرة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تلقت أكثر من ٤٠٠ ٤ أسرة مشردة المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شملت مواد الإغاثة الأساسية والمعونة النقدية، واستفاد ٨٠٠ ٧٥ من المشردين داخلياً من الأغذية التي وزعها برنامج الأغذية العالمي في الموقع، وتلقت ٢٠٠ ١ مزرعة من مزارع الأسر المعيشية بذورا محسنة وزعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٧١ - وظل أكثر من ١٧ في المائة من المستشفيات الليبية مغلقاً أثناء الفترة، وأبلغت جميع المرافق عن نقص حاد في المواد والمعدات. واستجابة لهذه الحالة، قدمت منظمة الصحة العالمية، بالشراكة مع الهيئة الطبية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم إلى المستشفيات العامة من خلال توزيع العُدات الصحية المشتركة بين الوكالات الخاصة بمحالات الطوارئ في طرابلس وأوباري والجبل الغربي، وتمويل الوحدات الطبية المتنقلة في بنغازي ومصراتة سبها وطرابلس، وتركيب الألواح الشمسية في تسع مستشفيات في طرابلس وبنغازي وسبها. وقدمت اليونيسيف وشركاؤها الدعم التعليمي والترفيهي في أماكن تعلم آمنة لفائدة الأطفال في سن الدراسة في المدن المتضررة من النزاع والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان حوالي ٩٥٠٠ طفل قد أكملوا دورات الفصول الاستدراكية التي دامت ثلاثة أشهر في بنغازي. وفي سرت، أفادت اليونيسيف بأن أكثر من ٤٠٠ ١٠ من الأطفال العائدين هم بحاجة ماسة إلى التعليم والحماية والدعم النفسي الاجتماعي.

٧٢ - وجرى تحصين حوالي ١,٣ مليون طفل في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعملت أيضاً اليونيسيف على تيسير الحصول على إمدادات المياه المأمونة في مزدة وعلى مرافق الصرف الصحي في بلديات تاورغاء وجنزور وسوق الخميس، إذ استفاد منها أكثر من ٤٢٠٠٠ شخص. ووُزعت عُدد النظافة الصحية على حوالي

٢٣ ٠٠٠ شخص في بنغازي، وعلى العائدين في سرت، والنساء والأطفال غير المصحوبين المردين في مصراتة.

٧٣ - وإلى غاية ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد سجلت حوالي ١٣ ٥٠٠ لاجئ ومهاجر وصلوا إلى إيطاليا عبر الطريق الوسطى في البحر الأبيض المتوسط. وقد أنقذ حرس السواحل الليبيون وكيانات أخرى أكثر من ٢ ٨٠٠ مهاجر في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، وأبلغ عن أكثر من ١٤٠ حالة وفاة. ومن بين ٢٤٥ ٠٠٠ مهاجر حددتهم المنظمة الدولية للهجرة، احتجز أكثر من ٦ ٦٠٠ منهم في مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك، تقدر المنظمة أن ما بين ٧٠٠ ٠٠٠ ومليون لاجئ ومهاجر يوجدون في البلد. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء تقديم المساعدة الطارئة إلى الناجين في عمليات الإنقاذ البحرية، وكذلك لبناء قدرات المسؤولين الليبيين من القوات البحرية وحرس السواحل عن طريق التدريب وتوفير المعدات. ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سجلت المفوضية أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء، معظمهم من السوريين والفلسطينيين.

٧٤ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يسرت المنظمة العودة الطوعية لأكثر من ٧١٠ من المهاجرين إلى ١٣ بلداً أصلياً. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين المساعدة الطارئة إلى المهاجرين المحتجزين، بما في ذلك في مرافق الفلاح وغريان وطريق السكة. وتواصل الوكالتان الجهود الرامية إلى نقل هؤلاء المهاجرين إلى مرافق أفضل تجهيزاً، والدعوة إلى إطلاق سراح اللاجئين وطالبي اللجوء.

٧٥ - ويقدم مشروع مرفق تحقيق الاستقرار لليبيا الدعم إلى المدن المتأثرة بالتراع والمتضررة بسببه، وقد وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بتمويل من الدول الأعضاء وبشراكة مع المجلس الرئاسي ووزارة التخطيط. ومن خلال ميزانية قدرها ٣٤ مليون دولار، يقدم هذا المرفق خدماته إلى حوالي ١,٥ مليون شخص. ويقوم بأنشطته حالياً في ككلة وأوباري وبنغازي وهو أيضا بصدد توسيع نطاقها لتشمل سرت وسبها في الجنوب من أجل تجهيز المعدات مسبقاً، سيارات الإسعاف وشاحنات القمامة ومولدات الكهرباء، وتوظيف أفرقة المنسقين والمهندسين الذين سيحري نشرهم لتخطيط عمليات إصلاح المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس وشبكات المياه.

٧٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أنجز البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع البعثة، تقييماً شاملاً للمهام الأساسية المنوطة بالحكومة والدولة، دعماً للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني. وشمل التقييم موظفي الحكومة، وإصلاح الخدمة المدنية، والأمن ومهام الشرطة، والعدالة وإنفاذ القانون، والحوكمة المحلية.

## خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٧٧ - نظراً للظروف الأمنية في ليبيا، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ظل في المجموع ١٤٠ من موظفي البعثة الدوليين موجودين في مدينة تونس، بالإضافة إلى ٣٠ موظفاً وطنياً في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر ٣ موظفين دوليين وموظف واحد من فئة الخدمات العامة في مقر الأمم المتحدة، ونُشر ٣ موظفين وطنيين في المركز العالمي للخدمات في برينديزي، في إيطاليا.

٧٨ - وعلى النحو المبين في القرارات ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٣ (٢٠١٦) و ٢٢٩١ (٢٠١٦) و ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، واصلت البعثة العمل من أجل إعادة إقامة وجود دائم في ليبيا على مراحل حسب ما تسمح به الظروف الأمنية والسياسية. وواصل موظفو البعثة زيارة ليبيا على أساس منتظم للبقاء على اتصال مع الشركاء الرئيسيين والمحاورين السياسيين والأمنيين في مختلف أنحاء البلد. وظلت رحلات الأمم المتحدة المنتظمة إلى ليبيا وتوافر المركبات التابعة للأمم المتحدة في البلد مسألتان تساهمان في تيسير تنفيذ مجالات الولاية الأساسية، مما يسمح بتنظيم زيارات إلى مراكز الاحتجاز، وعقد الاجتماعات مع السلطات القضائية ومشاركة الفريق القطري من أجل تعزيز توفير المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية.

٧٩ - وحددت البعثة موقعا لإنشاء مجمع في طرابلس وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أبرمت اتفاقاً تعاقدياً لضمان الحصول على هذه الأماكن. وتجري حالياً أعمال التشييد لتنفيذ التحسينات الأمنية واللوجستية اللازمة. ووحدة حراسة الأمم المتحدة، المكلفة بحماية الموظفين والأماكن، جاهزة للنشر بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وإلى جانب أفراد الأمن، يعمل فريق صغير يتألف من موظفي الدعم على أساس تناوبي في طرابلس من أجل الإشراف على الأعمال وضمان إنجازها وفقاً للاحتياجات والمعايير المحددة.

٨٠ - وفي إطار التزامي المستمر بالانكباب على الحالة في ليبيا، شرعت في شباط/فبراير ٢٠١٧ في إجراء استعراض تقييمي استراتيجي على نطاق المنظومة سيقوم بما يلي: (أ) دراسة دور الأمم المتحدة في ليبيا؛ و (ب) وضع إطار للأولويات والوضع العملي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري على نطاق جميع الأنشطة في الأجلين المتوسط والطويل على السواء. وستساهم عملية التقييم هذه في تشكيل رؤيتي الشاملة بشأن ليبيا.

### أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٨١ - يواصل أفراد الأمم المتحدة في ليبيا العمل في بيئة أمنية شديدة الخطورة لتنفيذ البرامج والأنشطة. ولا تزال الأمم المتحدة معرضة لطائفة واسعة من الأخطار التي تنجم عنها حاجة مستمرة إلى موارد أمنية إضافية في برامجها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت البعثة إلى

زيادة العمليات داخل ليبيا والحفاظ على وجود دائم لموظفي الأمن وغيرهم من موظفي الدعم في طرابلس على أساس التناوب. ونتيجة للحالة الأمنية، فرضت قيود على حركة الأفراد في ليبيا والموظفين الدوليين المسافرين حوا إلى طرابلس وغيرها من الوجهات في ليبيا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تعرض أحد موظفي الأمم المتحدة الوطنيين لمحاولة خطف بينما كان في طريقه إلى مكان عمله. ونظمت مظاهرات سلمية ضد الأمم المتحدة في العاصمة وفي مدن شرقية كبرى بمشاركة عدد قليل من المحتجين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٢ - ولا تزال الهجمات الإرهابية تشكل خطرا مستمرا على المجتمع الدولي في جميع أنحاء ليبيا. وقد برز هذا الخطر بفعل انفجار جهاز منفجر يدوي الصنع في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على مقربة من السفارتين الإيطالية والمصرية ووزارة التخطيط. وبالرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد يسيطر على أراض في ليبيا، فإن عناصر تابعة له شوهدت في مناطق مختلفة ونسب لهذه الجماعة عدد من الهجمات التي وقعت في تلك المناطق. والحالة الأمنية في طرابلس هشة وهناك خطر شديد في نشوب نزاع مسلح قد يؤثر على موظفي الأمم المتحدة أو العمليات التي تقوم بها.

## سادسا - ملاحظات

٨٣ - بالنظر إلى التقلبات التي تشهدها الحالة الأمنية في طرابلس والقتال الدائر في منطقة الهلال النفطي وفي أماكن أخرى، ليبيا معرضة لخطر تجدد النزاع على نطاق واسع. وإبني أشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري المتجدد واستمرار حالة الجمود السياسي في البلد، مما يزيد الضغط على العملية الانتقالية وعلى المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي. ولا يزال المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني يعانيان من قيود تعوق قدرتهما على الحكم بفعالية وعلى توفير الخدمات الأساسية والأمن اللذين يحتاج إليهما السكان أمس الحاجة.

٨٤ - وأذكر جميع الأطراف بأنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري للأزمة الليبية. وأحث جميع الجهات المسلحة الفاعلة على ممارسة ضبط النفس وأذكرها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما واجب حماية المدنيين والموارد الطبيعية والهياكل الأساسية الوطنية في ليبيا. وأدعو جميع الجهات الأمنية الفاعلة إلى المضي قدما دون إبطاء بتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وأشدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في إنشاء قوات مسلحة وقوات أمن ليبية فعالة وذات كفاءة مهنية تعمل في ظل رقابة مدنية. وفي هذا السياق، أرحب بالتقدم المحرز في تشكيل الحرس الرئاسي.

٨٥ - وأدعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية. فلا يزال الاتفاق السياسي الليبي يحظى بتأييد غالبية الجهات الليبية والدولية صاحبة المصلحة باعتباره الإطار السياسي الوحيد للسير قدما بالبلد. وأحيط

علما بنشوء توافق في الآراء بشأن إدخال تعديلات محدودة على الاتفاق. وهذا يشكل فرصة لتخطي الجمود السياسي الراهن والمضي قدما بالعملية الانتقالية. ومن الملحّ الآن أن يعالج جميع أصحاب المصلحة، في عملية شاملة للجميع، المسائل الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الاتفاق السياسي، بما في ذلك تكوين مختلف المؤسسات وبنيتها، ولا سيما السلطة التنفيذية والقيادة العسكرية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم وضع آلية مقبولة لدى جميع أصحاب المصلحة الليبيين، تكون مزودة بالصلاحيات اللازمة وتمثيلية وقادرة على حل هذه المسائل. وستواصل الأمم المتحدة، وفقا لولاية المساعي الحميدة المنوطة بها، تيسير التوصل إلى توافق آراء بشأن توحيد المؤسسات الأمنية في البلد، بما في ذلك مستقبل الجماعات المسلحة، وإنشاء قوة عسكرية ذات كفاءة مهنية تخضع للرقابة المدنية.

٨٦ - وأرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي لتنفيذ ولايته، بطرق منها وضع الميزانية وصرفها. ولا بد من قيام تعاون إيجابي بين المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي لتمكين الحكومة من تقديم الخدمات إلى الشعب. وبما أن الحالة الاقتصادية والمالية لا تزال هشّة، أحث الأطراف على مضاعفة جهودها للمشاركة بصورة بناءة في معالجة أوجه النقص في التمويل والسيولة، وكذلك المسائل الهيكلية الأطول أجلا. ويساورني القلق من أن التقدم المحرز في استعادة إنتاج النفط وصادراته مهدد بالتقوض بفعل التصعيد في أعمال العنف الذي شهده الهلال النفطي مؤخرا.

٨٧ - ويجب أن تواصل المؤسسات العمل وفقا لولايتها لمنع وقوع مزيد من التدهور في الحالة السياسية والأمنية. ولا يمكن التريث في إجراء العملية الانتقالية في ليبيا. وفي هذا الصدد، أدعو جميع المؤسسات الليبية إلى تحمل مسؤولياتها في دفع العملية الانتقالية قدما، على أساس الاتفاق السياسي الليبي.

٨٨ - وأشجع الشعب الليبي على مضاعفة جهوده والالتزام بعملية المصالحة التي تقودها ليبيا على نطاق البلد. وهذه العملية ضرورية لتعزيز الحوار السياسي وهي تكمل المصالحة المحلية. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الجهات الوطنية الفاعلة وزعماء القبائل وممثلي مجموعات الشباب والبلديات والمجموعات النسائية وهيئات المجتمعات المحلية في هذا المسعى الهام. وأشجع الأطراف على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة من أجل النهوض بالمصالحة المحلية والوطنية في الأشهر المقبلة.

٨٩ - وأثني على المرأة الليبية لمشاركتها النشطة في مبادرات بناء السلام، وأشجع جميع الليبيين على مواصلة السعي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وأنطلع إلى تعيين رئيس وحدة دعم وتمكين المرأة وأدعو المجلس الرئاسي إلى كفالة أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا كافيا في حكومة الوفاق الوطني. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتعزيز وتيسير مشاركة المرأة

من مختلف أطراف المجتمع الليبي وانخراطها في العملية السياسية والمؤسسات العامة على نطاق أوسع.

٩٠ - وأرحب بتحرير سرت وبنغازي من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وأشيد بشجاعة وتصميم القوات الليبية. وأعرب عن عميق تعاطفي مع ضحايا الإرهاب والتطرف العنيف وعائلات جميع من فقدوا حياتهم في ذلك الكفاح. وإن ارتفاع حصيلة الإرهاب في صفوف الشعب الليبي واستمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا يبرزان الحاجة الملحة إلى إنشاء هياكل تنفيذية وأمنية موحدة في جميع أنحاء البلد للتمكن من احتواء هذا الخطر.

٩١ - ويساورني القلق من عزل العمدة المنتخبين في المجالس البلدية من مناصبهم في شرق ليبيا والاستعاضة عنهم بمسؤولين غير منتخبين. فالهيئات الحكومية الفعالة المنتخبة ديمقراطياً تظل حجر الزاوية بالنسبة لعملية انتقال سياسية وهي أساسية لضمان المساءلة وتقديم الخدمات بفعالية. وأطالب بعودة الممثلين المدنيين المنتخبين وأحث الجهات الليبية الفاعلة على الحفاظ على الهيئات المنتخبة ديمقراطياً في جميع أنحاء البلد.

٩٢ - وما زلت أشعر بالجزع الشديد إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد وعدم إحراز تقدم في تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأدين استهداف المرافق المدنية، وبخاصة المستشفيات والمراكز الطبية. ويجب أن تحاسب الجماعات المسلحة التي تواصل ارتكاب هذه الانتهاكات في جميع أنحاء البلد، سواء من خلال آليات وطنية أو دولية. وأرحب بالتزام المحكمة الجنائية الدولية بتوسيع نطاق التحقيقات ووضع ليبيا في قائمة أولوياتها في عام ٢٠١٧.

٩٣ - ولا يزال المهاجرون واللاجئون في ليبيا يعانون من الاعتداءات المروعة ويتعرضون لخطر الموت أثناء عبورهم من البلد وعبور البحر الأبيض المتوسط. وتتحمل ليبيا، بدعم من المجتمع الدولي، مسؤولية كفالة وقف هذه الانتهاكات. وبالرغم من أنني أرحب بالجهود الدولية الجارية، فإنني أدعو السلطات الليبية إلى تكثيف تدابير الوقاية والرقابة والحماية، حيثما أمكن. وأدعو أيضاً بلدان المقصد خارج ليبيا إلى ضمان أن يكون أي تدريب ودعم تحظى به المؤسسات الليبية التي تعمل مع المهاجرين مصحوباً بجهود شاملة لوقف الاحتجاز التعسفي للمهاجرين ولتحسين معاملة المحتجزين منهم. وأكرر أن من الضروري اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ التي تدفع عدداً كبيراً للغاية من الأشخاص إلى بدء هذه الرحلة المخوفة بالمخاطر.

٩٤ - ويساورني قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية بشكل عام. فلا يزال مئات الآلاف من الليبيين، بمن فيهم الأشخاص الذين تشرذروا مراراً وتكراراً، يتحملون وطأة المواجهات المسلحة في مختلف أنحاء البلد. وأدعو السلطات الليبية إلى إتاحة وتيسير عودة السكان النازحين بشكل آمن إلى ديارهم. وأحث أيضاً الدول الأعضاء والمجلس الرئاسي على توفير

الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، بحيث يمكن تقديم الإغاثة إلى من هم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

٩٥ - وأرحب باستجابة المجتمع الدولي السريعة لدعم تطهير سرت من الألغام. بيد أن خطر المتفجرات، بما في ذلك أجهزة التفجير اليدوية الصنع، المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء ليبيا لا يزال يهدد المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مناطق مثل بنغازي وطرابلس حيث لا توجد سوى قدرات وطنية محدودة على التصدي لتلك الأخطار. وما زلت أحث الدول الأعضاء على دعم وتمويل الأنشطة المضطلع بها في المناطق الأشد تضررا وتوفير التدريب والمعدات إلى الجهات الليبية الفاعلة.

٩٦ - وتواصل البعثة العمل على بناء أماكن عملها في طرابلس لإتاحة إمكانية عودتها. وترصد البعثة عن كثب البيئة السياسية والأمنية على أرض الواقع لتقييم ما إذا كانت الظروف مواتية لتحقيق تلك الغاية. وستستمر عملية تقييم استراتيجي على نطاق المنظومة في الأشهر المقبلة لضمان مواهبة أولوية وجود الأمم المتحدة في ليبيا مع تطور الحالة الأمنية والسياسية.

٩٧ - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء لما تقدمه من دعم قوي لأعمال الأمم المتحدة في ليبيا. ويشجعني بشكل خاص ما أبدته الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية، بما فيها البلدان المجاورة لليبيا، من التزام تجاه العملية السياسية الليبية وما قدمته من دعم لها. وقد جرت البرهنة على ذلك الالتزام في اجتماع المجموعة الرباعية، المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المعقود في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة لتفانيهم وعملهم الدؤوب ولما يبذلونه من جهود من أجل دعم العملية الانتقالية في ليبيا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، مارتن كوبلر، لما بذله من جهود لدعم الليبيين في الدفع قدما بالعملية السياسية وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.